الرباط المقدس بين العدل الاجتماعى
وديموقراطية التعليم

مقدمة :

حلم يراود الإنسان منذ فجر التاريخ ..... إنه العدل !!

ولو قلبت فى صفحات أول " يوتوبيا فى التاريخ ، فسوف تلمس كيف أن الهدف الأساسى لأفلاطون من كتابه " الجمهورية " هو الإجابة عن سؤال مؤداه : كيف يمكن أن نقيم مجتمعا يقوم على العدل ؟

كانت المشكلة الكامنة وراء ما تصوره أفلاطون فى المجتمع الذى عاصره ، من ظلم ، هى أن " التراتيبية " الاجتماعية كانت مقلوبة رأسا على عقب فضلا عن اختلاط الحابل بالنابل فيها . وإن شئت فإنك تستطيع أن تستخدم تعبيراً شعبيا يعبر أصدق تعبير عما رآه أفلاطون ظلماً اجتماعياً يقول هذا التعبير : " القوالب نامت والانصاص قامت " !! إشارة إلى أن أشراف القوم أصبحوا من (الناس اللى تحت) ، وأن " الذين هم أراذلنا " وفقا للتعبير القرآنى – قد أصبحوا من (الناس اللى فوق) – حسب تعبير الراحل نعمان عاشور – !!

فكيف تصور أفلاطون حل القضية ؟

لقد اتجه إلى التعليم ببرامجه وامتحاناته ، فلكل مرحلة عمرية برامج تعليمية ، تعقد بعد الانتهاء منها امتحانات ، من يجتازها يستحق موالاه الصعود ، ليصبح من " الناس اللى فوق " طبقته الحقيقية التى تتناسب والمعدن النفيس الذى منه طبيعته الخاصة المفطور عليها ، ومن يفشل فإنه يكشف بذلك عن معدنه الحقيقى " الناس اللى تحت " ..... أو " البروليتاريا ، وفقا للتعبير الماركسى الشهير .

الصعود والهبوط هنا ، مثلما هو اجتماعى ، فهو كذلك تعليمى ...

وهكذا انتبه الفكر الإنسانى إلى تلك العروة الوثقى بين البنية المجتمعية وفلسفة التعليم ومساره ، فمثلما تقول المقولة الإسلامية : مثلما تكونوا يولى عليكم ، أصبحت المقولة التى يرددها كثير من علماء الفكر التربوى هى : مثلما يكون المجتمع ، يكون التعليم ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا إذا توافرت شروط العدل الأساسى فسوف تتهيأ الظروف لقيام تكافؤ فى فرص التعليم وتحقيق ديمقراطية ، ليعود بذلك ، فى عملية " تغذية راجعة " كى يعزز من أسس البناء الاجتماعى القائم على العدل .

ومنذ عدة عقود استقطبت هذه القضية عددا غير قليل من مفكرى التربية المعاصرين شرقا وغربا :

- كيف يؤدى اللاتكافؤ إلى شروخ اجتماعية خطيرة فى جدار حق الإنسان فى التعليم ؟
- إلى أى حد تشكل التفاوتات الاجتماعية الصارخة خطرا داهما على ديموقراطية التعليم ؟

ومن هنا تجئ أهمية هذا الكتاب الهام الذى بين أيدينا بعنوان " اللاتجانس الاجتماعى ، سوسيولوجيا الفرص الدراسية فى العالم العربى " للدكتور عدنان الأمين ، الصادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، عام ١٩٩٣ .

وعلى الرغم من أن تاريخ الطبعة قد مرت عليه أكثر من خمس سنوات ، إلا أن الموضوع يظل جديدا ، تتوالى الكتابات فيه ، حتى هذه اللحظة التى نكتب فيها هذه السطور ، مما سيتضح لنا خلال تناولنا الحالى . لكن قارئا قد يتساءل : إذا كان الأمر كذلك فلم لا يقع اختيارنا على كتاب يكون من منشورات العام الحالى أو السابق ؟ وجوابنا بسيط هو أن " الكتب " العربية التى تتناول هذه القضية باستقراء معطيات واقع التعليم العربى ، تظل شحيحة ، وتكون هناك – غالبا – سنوات بين كتاب وآخر . صحيح أن الأمر ليس كذلك لأطروحات الماجستير والدكتوراه ، إلا أنها – غالبا – ، وبحكم طبيعتها ووظيفتها ، ما تتناول القضية من منظور جزئى ، وقارئنا ، هو ممن يهمه النظرة " البانورامية " إذ أنها تتيح له فرصة أوسع للوعى بأبعاد القضية .

وقبل أن نستقرئ بعضا من كتاب أفكار " الأمين " فإن الأمر يقتضينا استقراء بعض الأبعاد والجوانب العامة التى تتصل بالقضية اتصالا وثيقا ، من خلال هذا التقرير الخطير الصادر لحساب الأمم المتحدة الإنمائى بعنوان (التنمية البشرية لعام ١٩٩٧)، فالقضية المركزية فيه ، هى (الفقر) ، العدو اللدود للعدل الاجتماعى ، أو قل (إيدز) البنية المجتمعية ، فى كل زمان وفى كل مكان ، الذى يفقد التعليم القدرة على البناء وبالتالى يفقد الأمة القدرة على التقدم .

خطر الفقر :

فيشير تقرير التنمية البشرية إلى بعض الأرقام التى تلخص كشف حساب الفقر قرب نهاية القرن العشرين ، وفيما يلى بعض من هذه الأرقام :

• هناك أكثر من ربع سكان العالم النامى يعيشون فى حالة من الفقر وفقا لمقياس الرقم القياسى للفقر البشرى المقدم فى التقرير . وهناك نحو ١,٣ مليون نسمة يعيشون على

دخول نَقل عن دولار واحد يوميا . أما الرقم القياسى المشار إليه فيركز على الحرمان من ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الحياة البشرية ، هى طول العمر ، والمعرفة ، والعيش فى مستوى معيشة لائق . ويتعلق أول عناصر هذا الحرمان بمسألة البقاء ، وإمكانية التعرض للوفاة فى سن مبكرة نسبياً ، وينطلق العنصر الثانى بالمعرفة ، وأن يكون الإنسان معزولا عن عالم القراءة والاتصالات ، أما العنصر الثالث فيتعلق بالعيش فى مستوى اجتماعى لائق من حيث توفير الخدمات الاقتصادية عموما .

وعند تشكيل الرقم القياسى للفقر البشرى ، جرى تمثيل الحرمان المتعلق بطول العمر بوصفه النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم العيش حتى سن ٤٠ ، والحرمان المتعلق بالمعرفة بوصفه النسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ، ويمثل الحرمان المتعلق بعدم العيش فى مستوى لائق من حيث توافر الخدمات الاقتصادية عموما بوصفه نسبة مركبة من ثلاث متغيرات : وهى النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم فرص الحصول على المياه المأمونة ، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية ، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصى الوزن بصورة معتدلة أو حادة .
ويوجد أشد الناس تأثرا بالفقر البشرى فى جنوب آسيا ، وتضم هذه المنطقة أكبر عدد من السكان ممن يعانون من فقر الدخل : ٥١٥ مليونا وتضم منطقة جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادى ، مجتمعة ، أكثر من ٩٥٠ مليون نسمة ، من بين مجموع سكانها البالغ ١,٣ بليون نسمة ، يعيشون فى حالة فقر الدخل . وعادة ما يقاس فقر الدخل عن طريق رقم قياسى فردى يمثل النسبة المئوية للسكان . الذى هم دون خط الفقر الذى يتم اختياره . وفى أغلب الأحيان يتم اختيار خط فقر دولى لمقارنة معدل انتشار الفقر عبر الحدود . ويستخدم البنك الدولى خط للفقر قدره دولار واحد يوميا (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام ١٩٨٥) لمقارنة الفقر فى معظم العالم النامى .

• وفى أفريقيا جنوب الصحراء توجد أعلى نسبة من السكان الذين يعانون من الفقر البشرى ، وأسرع معدل لنمو الفقر البشرى . وهناك نحو ٢٢٠ مليون نسمة فى المنطقة يعانون من فقر الدخل . والواقع أن سكان إفريقيا فى جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا الأخرى منكوبون بالفقر ، ويقدر أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون نصف سكان إفريقيا جنوب الصحراء ممن يعانون من فقر الدخل .

• وفى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ، يعد فقر الدخل أكثر انتشارا من الفقر البشرى ، حيث يؤثر على ١١٠ ملايين من الناس ، ولا يزال أخذا فى الازدياد .

* وشهدت أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة أكبر تدهور! خلال العقد الماضى ، وتفشى فقر الدخل من جزء صغير من سكانها ليبلغ نحو الثلث ، حيث يوجد ١٢٠ نسمة يعيشون تحت خط الفقر المحدد بمبلغ ٤ دولار يوميا .

* وفى البلدان الصناعية ، يعيش أكثر من ١٠٠ مليون نسمة دون خط الفقر المحدد على أساس متوسط الدخل الفردى ، وهناك سبعة وثلاثون مليونا من العاطلين .

وفى داخل هذه المجتمعات العريضة ، يعانى بعض الناس أكثر مما يعانى غيرهم ، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنون .

والأطفال أشد تأثيرا بصفة خاصة – حيث يصابون بسوء التغذية والمرض فى الوقت الذى تتشكل فيه عقولهم وأبدانهم ، وهناك نحو ١٦٠ مليون طفل ممن يعانون من سوء التغذية بدرجات تتراوح بين المعتدلة والحادة . وهناك نحو ١١٠ ملايين طفل غير مقيدين بالمدارس . والنساء يعانين من الفقر بدرجات غير متناسبة – وفى أحيان كثيرة يجردن من قدرتهم ويحملن بأعباء الإنجاب والولادة ورعاية الأطفال وغير ذلك من المسئوليات المنزلية والمجتمعية . ويؤدى افتقارهن إلى فرص الحصول على أراضى والإئتمانات وفرص العمل الجيد إلى إضعاف قدرتهن على تجنب الفقر هن وأسرهن أو التحرر من ربقته .

أما المسنون ، الذين يشكلون فئة متزايدة فى جميع المناطق ، فإنهم غالبا ما يعيشون سنواتهم الأخيرة فى حالة من الفقر والإهمال .

وإذا كانت هناك مؤشرات تنبؤنا بأن هناك تقدما لا ينبغى أن يذكر حققته بلدان العالم النامى فى جملتها فى العقود القليلة الماضية ، إلا أن هذا التقدم ينبغى أن يوضع فى موضعه الصحيح :

أولاً – إن هذا التقدم هو أبعد عن أن يكون ذا طابع مستمر ، ولكنه اتسم بحالات من الصعود والهبوط ، كما أن التقدم لم يكن موزعا بصورة متساوية بين المناطق ، فى أحيان كثيرة متخلفة وراء غيرها ، ولذا فإنه حتى فى فترة التسعينات ، هناك قرابة نسبة ٣٢ % من سكان إفريقيا جنوب الصحراء لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن ٤٠ ، بالمقارنة مع نسبة ٩ % فى شرق آسيا ، أما نسبة الأمية بين البالغين فى جنوب آسيا ، والبالغة ٥٠% تقريبا ، فهى أربعة أصناف مثيلتها فى جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ، وفى شرق آسيا (باستثناء الصين) كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالى اليومى ، هو ٩٤٢٥ دولارا ، أكثر مما يعادل ١٨ مرة نصيب الفرد من الناتج الإجمالى فى إفريقيا جنوب الصحراء وفى جنوب آسيا حيث يبلغ أقل من ٥٥٠ دولارا .

ثانياً – لا يزال العالم النامى يواجه الكثير من أوجه الحرمان الإنسانى ، فهناك ثلث السكان تقريبا – ١,٣ بليون – يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا ، كما أشرنا ، وهناك اكثر من ٨٠٠ مليون نسمة لا يحصلون على ما يكفيهم من الطعام ، كما أنه هناك أكثر من نصف مليون نسمة مصابون بسوء التغذية المزمن .

ولا يزال مسلسل المعاناة مستمرا ، فهناك قرابة ٨٥٠ مليون من البالغين لا يزالون أميين ، ولا تتوافر لنحو ٨٠٠ مليون نسمة فرص الحصول على خدمات صحية وأكثر من ١,٢ بليون نسمة لا تتوافر لهم فرص الحصول على المياه المأمونة . ولا يعيش ربع الجنس البشرى على الأقل فى ظل أنظمة تعددية وديموقراطية نسبيا .

ولا يزال هناك أكثر من ٤٠ مليون نسمة من اللاجئين أو المشردين داخليا ، وأكثر من نصف مليون نسمة من الفقراء يعيشون فى مناطق إيكولوجية هشة .

ويشكل النساء قرابة ثلثى نسبة الأميين البالغين فى البلدان النامية ، ويبلغ عددهن ٥٣٨ امرأة ، ومعدل وفيات الأمهات نحو ٥٠٠ امرأة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى .

ثالثاً – لا تزال هناك فجوات بين الشمال والجنوب فى مجالات كثيرة ، فنسبة وفيات المواليد دون سن الخامسة البالغة ٩٥ لكل ١٠٠٠ مولود حى فى الجنوب هى خمسة أضعاف النسبة فى الشمال البالغة ١٨ ومعدل وفيات الأمهات البالغ ٤٧١ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى فى الجنوب يزيد على مثيله فى الشمال ، البالغ ٣١ ، بما يعادل ١٥ مرة . ولا يتجاوز نصيب الفرد من استهلاك الطاقة فى الجنوب ثمن مثيله فى الشمال .

رابعا – لا يقتصر الحرمان على الدول النامية فقط ، فالبلدان الصناعية تعانى منه أيضا ، فبالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه هناك أكثر من ٥ ملايين نسمة ممن لا مأوى لهم ، ولا يكمل أكثر من ثلثى البالغين تعليمهم الثانوى العالى ، ويجرى كل عام الإبلاغ عن أكثر من ١٣٠٠٠٠ حالة اغتصاب ، وهذا الرقم هو مجرد جزء من الرقم الحقيقى .

خامسا – أدى هذا التقدم غير المتكافئ إلى ظهور حالات من التفاوت بين المناطق ، ليس فقط على الصعيد العالمى ولكن أيضا داخل البلدان – وكذلك بين الفقراء والأغنياء – والنساء والرجال ، والمناطق الريفية والحضرية ، وبين الفئات العرقية . وفى عام ١٩٩٤ كانت نسبة دخل أغنى نسبة ٢٠% من سكان العالم إلى نسبة دخل أفقر نسبة ٢٠ % هى ٧٨ إلى ١ ، بعد أن كانت ٣٠ إلى ١ سنة ١٩٦٠ ، وبسبب حالات الخروج على النسب الطبيعية لنوع الجنس فى عدد من البلدان ، فإنه قرابة ١٠٠ مليون من النساء هن فى عداد " المفقودات " وفى البلدان النامية يحظى ٧٢ % من سكان الحضر بفرص

الحصول على المرافق الصحية ، بينما لا يحصل على هذه الفرص سوى ٢٠ % من سكان الريف .

ويعبر تقرير التنمية البشرية عن هذه الحالات بقوله أن البشر قد حققوا حقا تقدما كبيرا على عدة جبهات ، إلا أنهم تقهقروا على عدة جبهات أخرى . ولذا فإن اتجاهات الفقر البشرى تعكس صورة مختلطة تجمع بين تقدم إنسانى لم يسبق له مثيل وبؤس بشرى يجل عن الوصف ، صورة تجمع بين الأمل والخوف .

وإذا كانت المهمة الأولى للدولة هى حسن الرعاية " لجمهرة أبناء الأمة ، إلا أنها فى عدد غير قليل من بلدان العالم النامى تتحول إلى مصدر غير مباشر لإغراق هذه الجمهرة من أبناء الأمة بصور من التفاوت الصارخ والظلم الاجتماعى والقهر الضاغط كما أكد ذلك تقرير التنمية البشرية .

فأثناء فترات التكيف الهيكلى ، قلصت عدة دول من نفقاتها على الخدمات الاجتماعية ، متزرعة فى أغلب الأحوال بالحجة القائلة أن بإمكان الاعتماد على النفس على مستوى الجماعات أن يسند الفجوة القائمة ، وفى بعض الحالات ، أدى الضغط على الإنفاق إلى فرض رسوم على الخدمات الصحية يدفعها المستفيدون – فى بلدان تنعدم فيها القدرة على القياس الفعلى للإمكانيات ، ولا يستطيع فيها الناس تحمل أبسط الرسوم ، وكان هذا تشويها لمثل الاعتماد على النفس . وهذا يؤكد أن استراتيجية القضاء على الفقر لا تقتضى وجود دولة انكماشية ضعيفة ، بل تستعمل قوتها لتمكين الفقراء لا إضعافهم .

كذلك نبه تقرير التنمية البشرية إلى أن هناك دولا تستخدم قدرا كبيرا من سلطاتها فى إجراءات تناهض مصالح الفقراء . ويستخدم الساسة موارد الحكومة لتعزيز قبضتهم على السلطة . ويطلب الموظفون الحكوميون رشاوى للسماح بالاستفادة من المنافع التى توفرها الحكومة . ويستخدم المواطنون من ذوى الصلات دوائر السلطة نفوذهم السياسى للحصول على فرص تفضيلية فى التمتع بالموارد العامة ، مما يفضى إلى توزيع للموارد لا يتسم بانعدام الفعالية وبالإجحاف فحسب ، بل أنه يؤدى إلى تقليص الحرية وتزايد الحرمان البشرى .

وفى أسوأ الحالات ، لا يتورع الساسة عن الاستغلال السافر لمناصبهم لجمع ثروات شخصية والاستبداد بالسلطة وإغراق أولياء نعمتهم بالمنافع ، دون أدنى اعتبار للفعالية أو المصلحة العامة . وليس من الضرورى الإشارة إلى حفنة من الديكتاتوريات للوقوف على الطرق التى تهيمن بها المصالح المكتسبة على الحكومات ، فكثيرا ما توجه الخدمات الصحية والتعليمية إلى الموسرين فى المناطق الحضرية على حساب الفقراء . وكثيرا ما تواجه السياسة

الغذائية لفائدة من هم أحسن حالا ، فتخفض الأسعار لكى يتلقى المسئولون فى المناطق الحضرية والعسكريون مؤنا مدعومة – على حساب المزارعين الفقراء والعمال الذين لا يملكون أرضا .

ولعل أفظع مثال لاستخدام سلطة الدولة ضد مصالح الفقراء هو تبديد موارد الميزانية المحدودة بسبب الغلبة الدائمة لمفهوم القوة العسكرية ، فقد بلغ الإنفاق على الدفاع فى العالم ما يقارب ٨٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٥ (بأسعار عام ١٩٩٥) . وقد أنفقت منطقة جنوب آسيا ١٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٥ ، أى ما يزيد على التكلفة السنوية لتوفير خدمات الصحة الأساسية والتغذية فى جميع أنحاء العالم ، وأنفقت إفريقيا جنوب الصحراء ٨ بلايين دولار ، أى ما يعادل التكلفة السنوية التقديرية لتعميم الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحى فى جميع البلدان النامية ، وأنفقت منطقة شرق آسيا ٥١ بليون دولار ، أى تسعة أضعاف المبلغ السنوى اللازم لضمان التعليم الأساسى فى جميع أنحاء العالم .

إن جملة الأوضاع المجتمعية هذه التى تنحو إلى التمايز والتفاوت لابد أن تشكل " رحما اجتماعيا " تتخلق فيه صور أخرى من اللاتكافوء فى التعليم ، باعتبار التعليم منظومة فرعية من البنية المجتمعية العامة ، وهذا ما سوف نحاول بيانه فى الجزء التالى :

إيديولوجيا الاصطفاء المدرسى :

ونقصد بالاصطفاء المدرسى عملية الاختيار والانتقاء التى نقوم بها عند انتقال طلاب من صف دراسى إلى آخر من بداية سلم التعليم إلى نهايته ، فإلى أى حد تتم هذه العملية وفقا لمعايير العدل والموضوعية ؟ تلك هى القضية المحورية لهذا الكتاب المتميز حقا الذى قدمه لنا د . عدنان الأمين .

فالمتأمل فى شكل بنية التعليم يستطيع أن يلمح أنه يتخذ شكلا هرميا ، فقاعدته التى تتمثل فى تعليم المرحلة الأولى تتميز بالضخامة والاتساع ، حيث أنها تضم أكبر عدد من الطلاب وما أن نصعد قدما إلى أعلى من صف إلى آخر ، نجد أن عدد الطلاب يقل شيئا فشيئا عن طريق ما يشبه عملية " الفلترة " المتمثلة فى الامتحانات والاختبارات المختلفة ، فضلا عن الظروف العامة والخاصة التى تقضى بتخلف هذا أو ذاك من الطلاب .وبطبيعة الحال فإن الأمر يبدو وكأنه عملية منطقية وطبيعية ، فإذا كان اجتياز الطلاب لمراحل التعليم وصفوفه عبر الامتحانات يشبه عملية التسابق التى نشاهدها فى المباريات الرياضية ، فلا يمكن أن ينتقل الجميع ، وبلا استثناء من صف إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى دون أن يكون هناك متخلفون ، ودون أن تكون هناك " تراتيبية " بين الطلاب .

ولكن هذا التشبيه بالمباريات الرياضية يفرض علينا أن يكون هناك تكافؤ فى الفرص بين جميع الطلاب ، مثلما يفرض الوضع الرياضى تكافوءا بين مختلف المتسابقين . فلو كانت المسابقة الرياضية ، مثلا ، هى مسابقة فى " الجرى " فلا يمكن أن نتصور أن جزءا معينا من الطريق الذى يجرى فيه بعض المتسابقين وعر بينما هو غير ذلك بالنسبة للآخرين ، ولا يمكن أن نتصور أن البعض يتناول حبوبا منشطة تقوى قدرته على التحمل والنفس الطويل ، ولا يمكن أن نتصور واحد أو أكثر تتاح له الفرصة أن يستقل دراجة بعض الوقت حتى يصل أسرع من غيره ..... إلى غير هذا وذاك من مسببات يمكن أن تجعل السباق منحازا بالضرورة إلى البعض دون الآخر .

لقد اضطرت الفئات المهيمنة فى كثير من المجتمعات إلى التراجع عن فرض سيطرتها على المقدرات السياسية وقبلت " بلعبة " الديموقراطية فى نظم السياسة والحكم ، لكنها – فيما يبدوا – قد أدركت أن القوى البشرية التى يفترض أن تحتل مواقع التسيير السياسى لابد – بحكم التطور المعلوماتى والتقدم التكنولوجى – أن تكون حاصلة على أعلى مستوى من التعليم ، ومن ثم فقد اتجهت إلى نقل المعركة إلى غير الأرض السياسية ..... جملة من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تشكل التعليم وتوجه مساره بحيث ينتج بشرا يستدمج نفس فلسفة قوى الهيمنة المجتمعية والاستغلال .

ومن هنا كان من الطبيعى أن يستنفر هذا عددا من المفكرين الذين نذروا جهودهم ليبينوا أن الفرص التعليمية غير متكافئة اجتماعيا ، مما يستوجب بالضرورة أن تتجه الجهود ، لا لإصلاح التعليم وحده ، وإنما كذلك التغيير والتطوير الاجتماعى بما يقضى ، أو قل بما يخفف إلى أدنى درجة ممكنة ، من تلك المظاهر الصارخة بالظلم الاجتماعى والتفاوت الطبقى الحاد الذى يبذر الأحقاد وينشر مشاعر الإحباط والتوتر . وإذا كانت بعض الجهود قد اتجهت إلى الاصطفاء بالمقارنة بين مرحلتى التعليم الابتدائية والجامعية بشكل رئيسى ، أو بين فروع التعليم الثانوى والجامعى ، إلا أن جهودا أخرى كثيرة قد اتجهت إلى قياس اللاتكافوء الاجتماعى بصورة أساسية بالمقارنة ببين الفئتين الاجتماعيتين الاقتصاديتين الأكثر تباعدا فى السلم الاجتماعى وهما : الشرائح العليا والمهن الليبرالية من جهة ، والعمال والفلاحين من جهة ثانية . أبناء الفئة الأولى يتمتعون بفرص دراسية أكثر بكثير من أبناء الفئة الثانية .

ولقد شهدت الستينات والتسعينات زخما ملحوظا فى الدراسات التنظيرية والحقلية الميدانية التى استقرأت واقع عدد من المجتمعات الغربية بحثا عن الأساس الاجتماعى لتفاوت الفرص التعليمية فى تلك المجتمعات . وكل هذه الدراسات أثبتت أن هناك بالفعل فروقا اجتماعية

قوية فى الفرص التعليمية . وإذا كان هذا مفهوما بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية استنادا إلى ما شاع من أن الليبرالية الاقتصادية من شأنها أن تفرز تفاوتا اجتماعيا يؤدى بدوره إلى لا تكافؤ فى فرص التعليم ، فإن ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية قد عرفت كذلك تفاوتا فى الفرص التعليمية بين أبناء العاملين اليدويين والعاملين الذهنيين (الانتلجينسيا) ، لا سيما فيما يتعلق بحظوظ الالتحاق بالجامعة ، وإن كان هذا التفاوت اقل مما كان عليه فى المجتمعات الرأسمالية بحكم هيمنة الدول الاشتراكية وقدرتها على التدخل فى مواجهة بعض صور التميز الاجتماعى .

إن البعض قد ينظر إلى المدرسة باعتبار أنها " بوتقة " تنصهر داخلها كافة مظاهر التفاوت الاجتماعى بين التلاميذ ، فأينا كان الموقع الاجتماعى الذى جاء منه التلميذ فإنه يجلس مع زملاء آخرين جاءوا من مواقع اجتماعية متواضعة . والمعلم الذى يدرس ويعلم الجميع واحد ، وطريقة التعليم واحدة ، والكتاب الذى يحمل محتوى التعليم موحد بين الجميع ، وقل مثلا هذا عن الأنشطة الرياضية ، والامتحانات ، مما يصب كله فى خانة تقول أن المدرسة بناء على هذا " محايدة " ومن ثم فإن ما يحدث من " اصطفاء " بعد ذلك إنما يعود إلى تفاوت فى القدرات والاستعدادات والجهد المبذول فى الفهم والتحصيل الدراسى ، فهل هذا صحيح حقا ؟

لكننا لو دققنا النظر جيدا إلى عنصر هام من عناصر العمل التربوى ، وهو (المعلم) فسوف نجد بكل الأسى وبكل الأسف أن صورة " الحياة " المزعومة للمدرسة تكاد أن تختفى :

فالمعاملات الخاصة ، فى الشأن اليومى لها دورها الخطير فى بناء القيم وتكوين الاتجاهات وتسيير الميول وتشكيلها وخاصة فى مراحل التعليم الأولى ، فمن المألوف أن يخص عدد غير قليل من المعلمين أبناء الشرائح العليا من المجتمع ، وخاصة أبناء ذوى السلطة والنفوذ الإدارى العالى ، بمعاملة تتميز بالاهتمام والرقة والسؤال عن الأحوال والانتباه الدائم لأى تغير يحدث ، و " تقويت " الأخطاء باعتبارها – أمور بسيطة ، و " عفا الله عما سلف " وابن أدم خطاء ، وجل من لا يسهو ..... وهكذا ولكن الأمر يختلف إذا كان متعلقا بأبناء الفقراء والمهمشين وذوى الشأن الإدارى البسيط ، فالحساب ربما يكون عسيرا وفقا لمنطق " التأديب " وضرورة ألا يتعود الطالب الخطأ دون محاسبة ..... الخ !!

ويبرز " الأمين " كيف أن التفاوت الاجتماعى لفرص التعليم يزيد حدة كلما صعدنا فى سلم التعليم ، فأبناء الجميع على وجه التقريب ، يلتحقون بالصف الأول الابتدائى لكننا إذا تمعنا الموقف فى نهاية المرحلة فكيف نلمس كيف بدأت مظاهر التفاوت تعمل عملها ، فهناك عدد غير قليل " يتسرب " خلال الصفوف المختلفة ، والنسبة الغالبة بين صفوف المتسربين هى

من أبناء الفقراء ، ذلك أن هناك دراسات كثيرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن " الظروف الاقتصادية " المتدنية لهؤلاء كان لها الدور الأكبر ، فهناك أسر كثيرة تضطر أبناءها أن يتركوا المدرسة كى يلحقوهم بالعمل ويساهموا بذلك فى إيجاد مصدر للدخل للأسرة . وإن كان " التعثر الدراسى " يعد أحد الأسباب للتسرب ، فإن هذا التعثر نفسه يرجع فى كثير من الأحيان إلى جملة من الظروف الأسرية السيئة التى يعيش فيها أبناء الفقراء ، لعل منها ضيق السكن وتكدس الأبناء فى غرفة واحدة ، ولعل منها سوء التغذية ، وكذلك التفكك الأسرى ..... وهكذا .

فإذا جئنا إلى ما يحدث فى بداية التعليم الثانوى من اصطفاء وتوزع بين أنواع التعليم ، من تعليم فنى وتعليم عام ، فسوف نجد أن الكم الأكبر ممن يلتحقون بالتعليم الفنى هم من أبناء الأسر متواضعة الحال . صحيح أن التوزيع بين أنواع التعليم الثانوى يتم وفقا لمجموع الدرجات ، إلا أننا نضع علامات استفهام كثيرة أمام هذه النتائج نفسها ، لا من حيث عدلها وموضوعيتها ، لكن من حيث أن الحصول على مستوى عال منها ، إنما تؤثر فيه إلى حد كبير أوضاع أسرة الطالب من حيث الفقر وظروف السكن والأحوال الصحية كما قدمنا . وفضلا عن ذلك فإن أبناء الموسرين الذين يحصلون على درجات منخفضة بعد الانتهاء من التعليم الأساسى ، يلتحقون عادة بالتعليم الثانوى الخاص ، وهنا يجد الكثير من أبناء الفقراء أن حالة آبائهم الاقتصادية لا تتحمل نفقات مثل هذا التعليم ، فيضطرون اضطرارا إلى الالتحاق بالتعليم الفنى .

ولعدد من علماء التربية والاجتماع الفرنسيين دراسات هامة تتصل بموضوعنا ، من هذه الدراسات دراسات بورديو – باسرون Bourdieu - Passeron ، ففى رأيهم أنه لا يمكن فهم أى ظاهرة تعليمية كتمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة فى مراحل التعليم أو تمثيل الجنسين ، أو نسبة المتخرجين ... الخ ما لم توضع هذه الظاهرة ضمن " أنظمة العلاقات التى تتعلق بها " ، وبشكل عام ما لم يتم إرجاعها إلى " نظام العلاقات " بين نظام التعليم وبنية العلاقات الطبقية ، وعلى سبيل المثال فدراستهما لبعض أحوال التعل الفرنسى فى الستينات دلتهما على أنه فى الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ ازدادت فرص الالتحاق بالجامعة عند أبناء العمال الزراعيين من ١.١ % إلى ٢,٧ % وعند أبناء العمال من ١,٣ إلى ٣,٤ ، وعند أبناء الفلاحين من ٣,٤ % إلى ٨,٠ % ، بينما ازدادت هذه الفرص من ٣٨ % إلى ٥٨,٧ % لدى أبناء الشرائح الاجتماعية العليا والمهن الحرة ، ومن ٥٤,٤ % إلى ٧١,٥ % لدى أبناء الصناعيين ، كما أشارت إلى ذلك دراسة جميل إبراهيم (مجلة الفكر العربى ، ديسمبر ١٩٨٠) .

والحق أن هذه الزيادات المجردة والخام ، قد لا تكون ذات دلالة بحد ذاتها على أن التعليم العالى يتجه إلى تحقيق علاقات اجتماعية أكثر ديموقراطية ، ولابد من تحديد كامل معناه

الاجتماعى للوقوف على الوظيفة الاجتماعية للتعليم العالى ، ومن هذه الزاوية يمكن القـــول أن زيادة فرص التعليم الجامعى عند أبناء العمال ، وإن كانت بنسبة ١٥٠ % لا يمكن أن يكون لها المعنى نفسه الذى تتخذه الزيادة الحاصلة فى فرص أبناء الصناعيين ، وإن لم تتعدد هذه الأخيرة بنسبة ٤٠ % ، ذلك أن الزيادة التى تميز فرص التعليم الجامعى لأبناء العمل ، رغم ارتفاعـها ، لم تجعل بعد من التعليم العالى مستقبلا معقولا أو محتملا بالنسبة لهذه الفئة الاجتماعيـــة ، أمـــا الزيادة الحاصلة عند أبناء الصناعيين - خاصة إذا أضفنا إليها استثثار هـــذه الفئـــة بـــالمدارس الكبرى وبعض أنواع الدراسات العليا الخاصة كالسينما والمسرح والتصويـــــر ، وهـــى غـــير محسوبة فى الإحصاءات السالفة - فتنحو إلى تحقيق شئ من الإشباع التعليمى بالنسبة لهذه الفئة الاجتماعية .

كذلك فإن حساب فرص التعليم المشروط للدخول إلى الكليات المختلفة يظهر أن زيادة تمثيل أبناء الطبقات الدنيا اقتصرت على كليات الآداب والعلوم دون أن تصاحبه ايه زيادة فـــى تمثيلهم فى الكليات الأخرى الأكثر قيمة كالطب والصيدلة والهندسة ، وعلى العكس فإن زيـــادة تمثيل أبناء الطبقات الدنيا فى كليات الآداب والعلوم صاحبه تحول أبناء الطبقات العليـــا أكـــثر فأكثر عن هذه الكليات وتوجههم بنسب أعلى فأعلى باتجاه الكليات الأكثر مـــردودا اقتصاديـــا - اجتماعيا . وهكذا يمكن الاستنتاج بأن الزيادات الحاصلة لا تمثل أية ديموقراطية تعليمية بقدر ما تشكل نوعا من الترحيل إلى أعلى لنسبة فرص التعليم الجامعى عند مختلف الفئات الاجتماعية ، وبذلك يكون نظام التعليم قد كرس من خلال منطقه الخاص الامتيازات الثقافية للفئات السائدة .

ومن القضايا المهمة التى آثارها كتاب " اللاتجانس الاجتماعى " لفته الانتباه الوثيـــق بين عدم تكافؤ الفرص والمواقف والقيمة الاجتماعية المعطاة للثقافة المدرسية ، وذلك نتيجة لمـــا لاحظه البعض من أن لا تكافؤ فرص المتابعة غير مرتبط مباشرة بتفاوت النتائج الدراسـية ، أو إلى أن النتائج الدراسية المتساوية لم تؤد إلى تساوى فى فرص المتابعة الدراســية لـــدى أبنـــاء الفئات الاجتماعية المتفاوتة ، وهذا من شأنه أن يوجه الأنظار إلى التفاوت القائم بين هذه الفئـــات فى النظر إلى الثقافة المدرسية ، فالموقف من الثقافة المدرسية ربما يدفع البعض إلى عدم إكمال المسيرة التعليمية ، لا لإخفاقهم الدراسى ، وإنما - ربما - لضعف الإيمان والتقديـــر بجـــدوى التعليم فى الصعود على سلم الترقى الاجتماعى ، كما نرى الأن من أمثلة لبعض إخفاق يواجهـه المتعلمون ، فى الوقت الذى لا يعانى منه غير المتعلمين ، فالبطالة - بكل الأسف مثلا - تتفشى بين المتعلمين أكثر من تفشيها بين غير المتعلمين .

إن هذا قد يفسر عددا من المواقف التى نقف أمامها حيرة عن تفسيرها فى ظل ما رددناه أكثر من مرة من أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة والاقتصادية لكثير من العائلات تفشل أبنائها دراسيا ، إذ أن هناك أمثلة تنقض ذلك، أمثلة ومواقف عاش فيها أبناء فقراء ظروفا طاحنة محبطة تنضح بالبؤس وتمتلئ بالعثرات والمشكلات ، ومع ذلك فقد واصلوا التعليم ، بل وتفوقوا فيه تفوقا باهرا ، إن الموقف من الثقافة المدرسية هنا يمكن أن يفسر ذلك ، فقد توافر لدى هؤلاء إيمان عميق بقيمة العلم وبجدوى التعليم ، وأن الطريق إليه ليس مفروشا بالورود والرياحين ، وإنما يمتلئ بالأشواك والعثرات والأحجار ، فيتولد لديهم نزوع جارف إلى التحدى ، وتحدى ظروف القهر والفقر ، وتحركهم الرغبة الجارفة فى الانتصار ، ويتم لهم ما يريدون .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أبناء توفرت لهم الإمكانات والميسرات التى قد لا تعد ولا تحصى مما يسهل عملية التعليم ، فإذا بضعف إيمانهم بقيمة التعليم ، وتغلب معايير أخرى ، مثل السلطة والنفوذ والمال ، وضعف دوافعهم إلى التعلم فيخفقون رغم طوابير المدرسين الخصوصيين والرعاية الخاصة لهم فى المدرسة والمنزل .

وهناك عامل هام له دور لا يستطيع أحد أن ينكره وهو " توقيع المعلمين " من حيث الإخفاق أو الفشل للطلاب ، وعلى سبيل المثال ، فكاتب هذه السطور مازال يذكر سطرا ونصف بالحبر الأحمر كتبه معلمه وهو بالصف الثالث الابتدائى ، ثناء على موضوع (إنشاء) كان المعلم قد طلب كتابته من الجميع ، فقد جاء فى هذا النص : " لله درك من تلميذ جميل الخط جميل الأسلوب " متنبئا بأن التلميذ سوف يكون كاتبا مرموقا فى المستقبل ، فقد كان من شأن هذه الكلمات أن تحدد للتلميذ سلوكا بعينه يجعله يقرأ ويبحث ويتكلم وكأنه قد وقف على بداية سلم الفكر والثقافة ، وكم من كثيرين ممن أصابوا شهرة فى مجال دراسى معين ، يعود هذا إلى " توقع " مشجع من المعلم ، وبطبيعة الحال ، فإ العكس أيضا ممكن أن يحدث ، بمعنى أن تتوافر لدى طالب قدرات تمكنه من أن يكون مرفقا ، لكن حظه العاثر قد يوقعه أمام معلم غير واع ، يصيبه بإحباط نتيجة الإهمال أو الازدراء أو التقريع الدائم .

وبهذه المناسبة يذكر (الأمين) تجربة أجراها باحثان على الفئران ، فقد وزعت ٦٠ فارة على ١٢ طالب فى فريقين ، قيل لأفراد الفريق الأول أن الفئران التى بحوزتهم " غبية " ولأفراد الفريق الثانى أن فئرانهم " ذكية " ، وطلب من الجميع تعليم الفئران على اجتيازهم متاهة ، تبين فيما بعد أن فريق فئران الفريق الثانى أحرزوا نتائج ملموسة فى حين أن فئران الفريق الأول لم تتحرك مكن مكانها ، وبالعودة إلى ممارسات الطلاب أنفسهم تبين أن أفراد الفريق

الثانى كانوا أكثر عطفا واهتماما بالفقران ، وأنهم بذلوا جهودا كبيرة لمساعدتها على اجتياز المتاهة .

إن كل هذه الجوانب اتجهت إلى تأكيد المقولة ذائعة الصيت إلى أن التعليم ينحو إلى أن يعيد إنتاج المجتمع بالصورة التى تريده عليها القوى المهيمنة ، والحق أن المقولة براقة تحمل الكثير من الحق ، لكن بعد فترة من الانبهار بها ، بدأ عدد من الباحثين ينبه إلى جانب آخر هام ، فمقولة إعادة الإنتاج إنما تصدق أكثر على المدرسة المنتشرة فى طول البلاد وعرضها ، وهى ليست كذلك فى بلدان العالم النامى ، فهى ليست المؤسسة الرئيسية للتنشئة ، على اعتبار أن هناك مؤسسات أخرى تقليدية مازالت تمارس دورا أكبر فى التنشئة الاجتماعية ، مثل " الطائفة " و " القبيلة " و " المؤسسة الدينية " وما شابه هذه وتلك .

هنا يقترح " الأمين " تفسيرا أخر لعلاقة المدرسة بالمجتمع فى البلدان النامية ، وهذا التفسير يستند إلى فكرة قدمها " سمير أمين " تحت اسم " التفاوت القطاعى " ومؤدى هذه الفكرة أن بلدان المحيط تتميز بالتفكك الناتج ، عن توجه الإنتاج وتكيفه طبقا لحاجات بلدان المركز ، الأمر الذى ينفع تحويل منافع التقدم الاقتصادى من القطاع المتقدم ، الذى يحقق النسبة الأعلى من الناتج القومى ، ويقوم على الكثافة الرأسمالية والتكنولوجيا واليد العاملة الماهرة ، إلى سائر الجسم الاقتصادى . وفى ظل هذا تجرى الأمور وكأن ارتفاع إنتاجية بعض الأنشطة الاقتصادية هو الوجه الآخر ، الضرورى ، لانخفاض إنتاجية الأنشطة الأخرى ، وإن كان القطاع التقليدى يجب أن يبقى " جسما ميتا " ، ضروريا لاقتطاع فائض القيمة ، ولضخ القطاع الحديث بالأيدى العاملة المتدنية الأجور .

إن هذا يعنى أن القطاع الحديث – كما شرح مؤلفنا – ينمو باستقلالية نسبية عن سائر المساحة الاجتماعية من جهة ، وأنه فى حالة توسع وسيطرة مستمرين من جهة ثانية ، وأن هذا التوسع غير قادر على الهيمنة على مجمل المساحة الوطنية من جهة ثالثة ، مما يعنى بأن أبناء القطاع التقليدى الذين لا يتابعون الدراسة أصلا (غير الملتحقين) وأبناء القطاع الحديث الذين يتابعون دراستهم فى معاهد متميزة ، أو فى الخارج ، هى أكبر بكثير من المسافة التى تصورها البعض . ومن ثم فإن تفاوت فرص التعليم هو أكثر حدة بما لا يقاس فى البلدان النامية ، وهو يرتبط ، كما فى البلدان الصناعية ، بالمنشأ الاجتماعى وبما يعنيه هذا المنشأ من رصيد ثقافى ومواقف ، ولكن طابع التوسع المستمر للقطاع الحديث يعنى أن هذا التفاوت الحاد غير جامد ، لأن التوسع يفترض استدخالا لفئات جديدة يجتذبها القطاع الحديث من بين سكان القطاع التقليدى .

ومن الجوانب التى كشفت عنها دراسة " الأمين " وتتصل بما تختص به نوعية البنية الاجتماعية فى البلدان النامية ، تأثير ما اسماه " بالعصبية " ، مما يتصل بالطائفية والمذهبية وعلاقات القرابة الاجتماعية ، إذ يمكن الاستدلال على اختلاف فرص الالتحاق الدراسى بحسب الجماعة من توافق الخريطة المدرسية مع الخريطة الجيوبوليتيكية ، حيث تكثر المدارس وترتفع نسب الالتحاق المدرسى فى المناطق التى تقيم فيها الجماعة المسيطرة ، وتتغير الخريطة المدرسية من عهد إلى آخر ، فيما إذا تغيرت الخريطة الجيوبوليتيكية أو هوية الجماعة المسيطرة ويمكن الاستدلال على هذا الاختلاف أيضا من " درجة المشاركة الاجتماعية " لكل جماعة مقارنة بين التعليم الابتدائى من جهة والتعليم الجامعى من جهة ثانية ، والالتحاق فى الخارج (الموفدون) من جهة ثالثة .

وقد أظهر أحد الباحثين فى تحليله لسجلات وزارة التربية فى لبنان ، ولنتائج استقصائه على الطلاب الجامعيين ، أن التعليم الخاص ، " معظمه تابع للطوائف " يتمتع بمعدلات نجاح دراسى أعلى من التعليم الرسمى ، ويرشح طلابا أكثر إلى امتحانات البكالوريا ، وينجح فيه طلابه أكثر من مرشحى التعليم الرسمى ، وأظهر أيضا أن ٢ % من تلاميذ المدرسة ينتمون إلى الفئات الاجتماعية العليا مقابل ٢٤,٦ % فى التعليم الخاص الوطنى و ٤٦ % فى التعليم الخاص الأجنبى .

وفى تحليل أجراه " الأمين " نفسه للحياة الدراسية السابقة لطلاب الجامعتين الأمريكية واليسوعية عام ١٩٧٧ ، أى المدارس التى ارتادوها سابقا ، تبين ان معظم طلاب هاتين الجامعتين (٨٠ %) يأتون من المدارس المسيحية الأجنبية أو غير الطائفية التى كانت تشكل ٣٥ % من مدارس لبنان ، بينما مدارس التعليم الرسمى كانت تشكل نصف مدارس لبنان تقريبا (٤٧ %) أما الآتون من المدارس الإسلامية فهم أقلية أيضا (٣ %) لكنهم أكثر تناسبا مع حصة مدارسهم من جملة التعليم فى لبنان .

مؤشرات مصرية :

وربما لا يتسع المقام للإشارة إلى موضع القضية فى مصر ، لكن نستطيع أن نضع أيدينا على بعض المؤشرات الخاصة بجانبين على درجة كبيرة من الخطورة ، وبينهما اتصال كبير ، أولاهما " التعليم الابتدائى " ، ذلك التعليم المعروف بأنه يمثل قاعدة الهرم التعليمى ، لاستيعابه كما ضخما من الأطفال يصل إلى عدة ملايين ، وأيضا " الأمية " والتى هى علاقة فارقة - إلى حد كبير - بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة .

وهنا نجد مسحا كان قد أجراه الدكتور نادر فرجانى للعمالة عـــام ١٩٨٨ ، وإن لـــم يصمم لدراسة محددات الالتحاق بالتعليم ، إلا أن محاولة جرت لاستخدام بياناته لفحص محددات الالتحاق فى فئة العمر (٦ - ١٠) . ومن بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية التـــى أمكـــن استخدامها فى هذا التحليل ، تبين أن عمل الأطفال ، خاصة خارج نطاق الأسرة ، هو من أهـــم معوقات الالتحاق بالتعليم ، وظهر أن البنات يعانين معنويا من الحرمان من التعليم خاصة فـــى الريف وغرب الدلتا . كذلك خلص التحليل الإحصائى إلى أن مستوى التعليم فى الأسرة ، وعلى المستوى المحلى ، محدد مهم لمدى الالتحـــاق بـــالتعليم ، وبالمقارنـــة ، ظـــهر أن المســـتوى الاقتصادى للأسرة ، أو المجتمع المحلى ، قليل الأهمية .

وأجرى الدكتور فرجانى دراسة أولية عام ١٩٩٣ للالتحاق بالتعليم الابتدائـــى فـــى مصر استند فيها إلى قاعدة البيانات التى توافرت فى مسحه للعمالة ١٩٨٨ ، وقد توصلت هـــذه الدراسة الأولية إلى وجود أسوا مستويات الالتحاق ، والتفاوت حسب النوع ، فى المناطق الريفية ، خاصة الغرب ، فى محافظات المنيا والفيوم وبنى سويف فى شمال الصعيـــد ، يليـــها ريـــف سوهاج فى أسيوط وقنا فى جنوب الوجه القبلى ، أما الوجه البحرى فظهر أن الريف فى كفـــر الشيخ والبحيرة ، يليهما الشرقية ، قد اتسم بانخفاض مستوى الالتحاق بالتعليم وزيادة القصـــور فى تعليم البنات ، وبالمقارنة فإن القاهرة وبعض المحافظات الحضرية الصغيرة الحجـــم مثـــل بورسعيد والسويس ، تتمتع بأقل تفاوت حسب النوع .

ويشير فرجانى إلى دراسة لم تتح لنا الفرصة مع الأسف الشـــديد للإطـــلاع عليـــها أجراها البنك الدولى عام ١٩٨٠ ، بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية ، بهدف فحـــص مدى الاحتفاظ بمهارات التعليم الأساسية . وغطت الدراسة حوالى عشرة آلاف طفل ، يضمـــون تلاميذا بالمرحلة الابتدائية خلال العامين الدراسيين ٨٧ / ١٩٧٩ و ٧٩ / ١٩٩٨٠ ومســـتمرين فى التعليم الابتدائى فى الفترة بين ٧٤ / ١٩٧٥ و ٧٨ / ١٩٧٩ واستعمل فى الدراسة تســـعة اختبارات لمستوى الإنجاز المعرفى . وكانت إحدى السمات المهمة لتصميم الدراسة مكونا تتبعيا مكن من مقارنة إنجاز المتسربين ، قبل وبعد التسرب ، بـــالتلاميذ المســـتمرين فـــى التعليـــم ، وجمعت فى الدراسة بيانات عن خصائص الأطفال وأسرهم ، ومؤهلات المدرسين وخبراتـــهم ، ونوعية المدارس .

وقد استخلصت دراسة البنك الدولى ، خلافا للحكمة التقليدية السائدة فى أدبيات التعليم حتى ذلك الوقت ، " أن الفروق الكبيرة بين مستويات مهارة التلاميذ المســـتمرين والمتســـربين تتكون قبل التسرب وليس بعده " ، وأن " هذه الفروق تنشأ مبكرا فى التاريخ الدراسى للأطفال "

وكذلك " أن الخصائص الفردية والأسرية لها تأثير أعظم على مستوى المهارة من المتغيرات الخاصة بالدراسة " ويوحى هذا الاستخلاص بأن " أدوات السياسة المتاحة مباشرة للمسئولين عن التعليم لا يتوقع أن يكون لها أى تأثير محدود على الناتج التعليمى " .

ثم قام فرجانى برئاسة فريق بحث أجرى مسحا ميدانيا لدراسة " الالتحاق بالتعليم الابتدائى ونوعيته " فى ربيع ١٩٩٤ (مركز المشكاة للبحث والتدريب) . شمل المسح عينة من حوالى ٤٨٠٠ أسرة معيشية فى ١٦ موقعا ريفيا وحضريا فى ثلاث محافظات فى مصر : القاهرة وكفر الشيخ والمنيا ، وقد صممت العينة لتقارب توزيع الجمهورية حسب الريف والحضر من ناحية ، ولتمثل التفاوت فى التحصيل التعليمى على مستوى مصر وداخل المحافظات الثلاث ، من ناحية أخرى .

وعند دراسة أسباب تسرب الأطفال من التعليم الابتدائى ، نجد أن النسبة الأعلى توجد داخل المدرسة ، كما فسرها المستجيبون أنفسهم ، ، وهذا لا يدحض ما أكدناه عن القوة الضاغطة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن الأسباب المدرسية التى ذكروها ، إذا فتشنا وراءها ، فسوف نجد أنها نفسها تخضع ، إلى حد كبير ، لضغوط معيشية قاهرة ، وكان من أهم الأسباب التى أعطيت للانقطاع عن التعليم ، هو الرسوب وضعف التحصيل التعليمى (٣٦ % من الحالات) . وعبر أكثر من خمس المتسربين (٢٢%) عن كرههم للمدرسة والتعليم . ويرتبط بهذا سبب آخر ، هو سوء معاملة المدرسين (٧%) . وجاء سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة فى المقام الثالث من الأهمية (١٥ %) ، كما ذكرت أسباب أخرى ترتبط بالحالة المالية للأسرة مثل المساعدة فى النشاط الاقتصادى للأسرة والرغبة فى العمل ، ولكن فى حالات قليلة (٣ % و ٢ % على الترتيب) .

ومن حيث اكتساب المهارات الأساسية استخلص فرجانى أن إنجاز البنات يقل عن الصبية فى البيئات الاجتماعية الأفقر . ويعود نمط التفاوت هذا إلى تحيزات ضد تعليم البنات ، بما فى ذلك ضعف الدعم المجتمعى لاكتسابهن المهارات الأساسية (يتلقى الصبية فى المجتمعات الريفية مثلا ، دعما مجتمعيا أقوى من البنات ، خاصة فى المهارات اللغوية من خلال ارتياد المساجد ومخالطتهم للرجال الذين يفوق تحصيلهم التعليمى النساء بوجه عام ، فى مجالسهم) أى أن البنات يمكن أن يتفوقن على الصبية إذا أعطين الفرصة .

ومن أهم النتائج التى أختتم بها فرجانى بحثه المتميز ، أن المسح قد بين أن حال التعليم الابتدائى مدعاة للقلق البالغ ، حيث توفر توثيقا لركود مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائى ،

وتراجع الكفاءة الداخلية ، وتدهور نوعية النتاج الحقيقى بدلالة اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات .

أما بالنسبة للوضع الخاص بمشكلة الأمية ، فإننا نجد فى مقدمة التقرير الأول الذى وضعه باحثنا الجاد المتعمق نادر فرجانى عن محو الأمية وتعليم الكبار فى مصر (المشكاة ، ١٩٩٧) أن الفئات الاجتماعية الأضعف ، مثل الفقراء والنساء ، تعانى معدلات أمية أعلى نسبيا ، خاصة فى المناطق الريفية ، وعلى الرغم من جهود إصلاح التعليم الأساسى ، خاصة فى ميدان بناء المدارس ، مازال التعليم الأساسى يقتصر على شمول جميع الأطفال مما يؤدى إلى إضافات جديدة إلى رصيد الأميين . وتعانى البنات والمناطق الفقيرة ، خاصة فى الريف ، معدلات أعلى من الحرمان من التعليم . وبعبارة أخرى ، تتبع التفاوتات فى الالتحاق بالتعليم الأساسى ، حسب النوع والمستوى الاجتماعى ومناطق البلاد ، نمط البلاد نفسه فى الأمية . وهكذا تفاقم التفاوتات فى الالتحاق بالتعليم الأساسى من التفاوت فى الأمية حسب النوع والمستوى الاجتماعى .

ويؤكد نفس التقرير البحثى أن هناك شواهد على أثر التطورات الاجتماعية والاقتصادية فى العقدين الأخيرين ، وبوجه خاص الغلاء وانتشار الفقر وزيادة التكلفة التى تتكبدها الأسر لتعليم أطفالها ، وتدنى العائد على التعليم حتى المستوى الوسيط للأسر والأفواد ، على صورة ارتفاع البطالة وقلة الكسب ، وتكرس حرمان أبناء الفقراء من التعليم الأساسى ، خاصة البنات ، ولدرجة أكبر فى الحضر حيث يعانى أفقر الفقراء أشد درجات الغلاء والفاقة ، وتنذر هذه التطورات بزيادة تعذر التعميم الكامل للتعليم الأساسى ، خاصة للبنات ، الأمر الذى قد يقوى من رافد استبعاد الفقراء من التعليم الأساسى .

وتظهر النتائج الأولية لتعداد السكان ١٩٩٦ أن التفاوتات التعليمية ما زالت قائمة ، مشيرة إلى ارتباطها بالتفاوتات الإقليمية ، وذلك كما تؤكد النسب المئوية التالية :

	أمى	يقرأ ويكتب	مؤهل أقل من الجامعى	مؤهل جامعى
جملة المحافظات الحضرية	٢٣,٦	٢٦,١	٣٨,٦	١١,٧
محافظات الوجة البحرى	٣٨,٦	٢٣,١	٣٣,٧٨	٤,٥
محافظات الوجه القبلى	٤٧,٤	٢٠,٥	٢٨,١	٤,٠
محافظات الحدود	٣٣,٠	٢٦,٥	٣٥,١	٥,٤
جملة الجمهورية	٣٨,٦	٢٢,٨	٣٢,٨	٥,٨

والمحافظات الحضرية هى (القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس) . أما محافظات وجه بحرى فى : (دمياط / الدقهلية / القليوبية / كفر الشيخ / الغربية / المنوفية / البحيرة / الإسماعيلية) ومحافظات وجه قبلى هى : (الجيزة / بنى سويف / الفيوم / المنيا / أسيوط / سوهاج / قنا / أسوان / الأقصر) . ومحافظات الحدود هى : البحر الأحمر / الوادى الجديد / مطروح / شمال سيناء / جنوب سيناء) .

وهكذا تجئ المحافظات الحضرية فى المقدمة ، وتجى محافظات وجه قبلى فى المؤخرة ، ومن الملاحظ أن محافظات الحدود تجئ فى الترتيب التالى للمحافظات الحضرية لأن غالبيتها مواقع ساحلية وسياحية .

وبعد .....

لقد تعودنا على سماع تلك الصيحات التى يصرخ من خلالها عدد غير قليل من الناس بأن إصلاح التعليم هو المدخل الحقيقى لتطوير المجتمع وتحديثه ، وهو مقولة تبدو ، من الناحية المنطقية ، معقولة وصحيحة ، لكن جهود الإصلاح المأمول ، فى الواقع الحقيقى ، وخاصة فى البلدان النامية ، ومنها دول الوطن العربى ، تكاد تختنق بفعل الحصار الرهيب لجملة المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تعيشها ، مما يجعلنا نميل إلى القول بان الإصلاح التعليمى لن ينجح ويؤتى أكله إلا إذا حدثت تغيرات ديموقراطية عميقة فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع ، ترافق التغيير التعليمى .